الدولار المجمد أموال مزورة تسّوق عبر وسائل التواصل الاجتماعي

المركزي لـ«الوطن»: الاتجار به عملية احتيال والخسارة على من يشتري

محامٍ لـ«الوطن»: جرم الترويج لا يوجد فيه إخلاء سبيل ويمكن الوصول إلى الحساب الوهمي

تورمان العباس

«ضاعف أموالك بلحظة» يقول أحد مروجي الدولار المجمد في إعلان عبر وسائل التواصل الاجتماعي «دولارات بنصف السعر، كل ١٠ آلاف بـه آلاف دولار فقط، ويكمل أنها نقود سليمة، والتواصل خاص للجادين».

هذا ما تروج له بعض الصفحات التي تقدم عروضاً لبيع «دولارات مجمدة» ويدعي أصحابها أنها عملات حقيقية، من خلال إيهام الناس بسلامتها المالية، وأنّ مشكلتها الوحيدة أنها لا تدخل البنوك المركزية، الخطير في الأمر أن هذه التجارة لم تعد تمارس بشكل مخفي، بل أصبحت علنية وباتت منتشرة بوفرة على مواقع التواصل الاجتماعي وخاصة منصة «الفيس بوك» لكونها الأكثر تداولاً في سورية.

المصرف المركزي أكد لـ«الوطن» انتشار تجارة «الـدولار المجمد» بشكل واسع ومباشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حيث تتولى هذه العمليات عصابات احترافية تستغل الأشخاص، وتقدم عروضاً لبيعه عبر الانترنت مقابل عدد أقل من وحدات الدولار النظامي على الرغم مما تحمله هذه العملية من مخاطرة ومغامرة، وما يترتّب عليها من خسارة المشتري للدولارات «السليمة» دون أن يتمكن الأخير من تقديم أي ادعاء نظراً لأن القوانين والأنظمة تجرّم هذه العمليات، مشيراً إلى أن غالباً ما تنتشر عمليات الاحتيال في الأماكن التي تعاني من الفوضى وغياب الرقابة.

شماعة لتصريف الأموال المزورة

وبيّن المركزي لـ«الوطن» أن الاتجار بالدولار المجمد إحدى عمليات النصب والاحتيال التي يقوم المروّجون لها بإشاعة مفهوم «الـدولار المجمد» على أنـه دولار نظامي سليم غير مزور صادر عن البنك الاحتياطي الفدرالي بأرقام تسلسلية سليمة ويحتوي على كل رموز الحماية الموجودة في الدولار الرسمي، لكن تم تجميده من قبل الاحتياطي الفدرالي الأميركي الذي يقوم (وفق ادّعائهم) بوقف التداول الرسمي لمجموعة من الأرقام التسلسلية للدولار الأميركي على خلفية حدوث أزمات أو حروب لدى إحدى الدول ونهب أموالها وتهريبها بما يمنع استخدامه دولياً ضمن الأقنية المصرفية، وعليه يتم استخدام هذا المفهوم عبر عصابات تستخدم مصطلح الدولار المجمد كشماعة لتصريف الأمـوال المـزورة عبـر وسـائل التواصل الاجتماعي، والمتاجرة به وعرضه بسعر أقل من السعر الحقيقي للدولار الأميركي السليم.

وأوضح أنه عند البحث عن حقيقة مصطلح «الـدولار المجمد» في المكتبة الالكترونية للحكومة الأميركية لم يتم العثور على تعريف له، مؤكداً أنه لا يوجد دولار أميركي مجمد وإنما توجد حسابات مصرفية مجمدة غير قابلة للتداول داخل القطاعات المصرفية والأقنية الرسمية، وبالتالي فإن الدولار المروج له على أنـه دولار مجمد ما هو في حقيقة الأمر إلا دولار مزيف ومـزور، يتم كشفه من خلال رموز الحماية الموجودة على ورقة الدولار.

تمويل أنشطة مشبوهة

وأشار المصرف المركزي إلى انتشار مصطلح الـدولار المجمد في الاقتصـاد السـوري، وخاصة ما يطلق عليه الدولار الليبي، وهو لا يعدو كونه عملة مزوّرة تباع مقابل الدولار النظامي لكن بأسعار زهيدة، ما زاد من حالة التخبط في السوق غير النظامية وخاصة أن مصطلح الـدولار المجمد (المـزور) لا يصلح لأي من المعاملات الخارجية بالنسبة للمستوردين، كما لا يمكن قبوله من قبل المصارف، وبين أن هذا الدولار لا قيمة له في المبادلات الرسمية وليس له أي ضمان، وأنّ مبادلته مع الدولار النظامي يؤدي إلى اكتناز العملة دون دخولها إلى المصارف أو دورانها في الاقتصاد الرسمي، كما أن اقتناءه قد يكون بغاية تمويل أنشطة مشبوهة تضر بالاقتصاد الوطني وتعرضه لتدهور العلاقات الدولية وتثبيط الاستثمارات الخارجية والداخلية، كما يسبب تداوله تقليص حركة الأموال الرسمية.

مساءلات وملاحقات

وأشـار المـركزي إلى أن بيع وشـراء هذه الدولارات أمر خارج عن القانون، ما يحتم اتخاذ الإجـراءات القانونية بحق كل من يتداول هذه الأوراق أو يروج لها بالتنسيق مع الأجهزة المختصة، وعليه أصدر العديد من الدول العربية التي تنتشر فيها ظاهرة بيع الـدولار المجمد حملات للقبض على المتعاملين به أو المعتمدين عليه في عمليات الاحتيال.

وبـين أن مسألة الـدولار المجمد تحتاج لتطبيق سياسات نقدية ومالية واقتصادية فعالة لتثبيط تداوله واكتنـازه مع نشر الوعي اللازم لتمكين الأشخاص العاديين من تجنب التورط في شبكات بيع الدولار المجمد (المزور)، باعتباره عملة بلا قيمة ولا ضامن لها وستلحق خسائر محققة بأموال المشترين له، بما يتبعه من مساءلات قانونية ومسؤوليات في التورط مع شبكات تسعى إلى الإضـرار بالاقتصاد الوطني وتمويل أنشطتها المشبوهة.

وفيما يتعلق بعمليات الكشف عن أي شبكة أو عصابة تتعامل وتروج له أوضح المركزي أنه تم إلقاء القبض على عدد من الأشخاص بفترات زمنية مختلفة إما لقيامهم بالتعامل بغير الليرة السورية أو تنفيذهم لعمليات نصب واحتيال بالدولار المزوّر، مشيراً إلى انتشار الدولار المجمد في الشمال السوري أكثر من انتشاره في الداخل السوري.

وفي السياق ذاته كان قد أعلن مصرف سورية المركزي في أيلول عام ٢٠٢١ عن وجود كمية كبيرة من العملة الأجنبية المزورة في البلاد ودعا للامتناع عن الشراء من السوق غير النظامية، واللجوء إلى المصارف وشركات الصرافة للحصول على حاجتهم من القطع الأجنبي، مستنداً إلى المراسيم التشريعية النافذة.

لا إخلاء سبيل

أكد الدكتور في كلية الحقوق عيسى غازي لـ«الوطن» أن جرم الترويج لعملة مزورة لا يجوز فيه إخلاء سبيل، وبيّن أن أغلبية الحسابات التي تروج للدولار المجمد في سورية وهمية، لكن يمكن الوصول إليها ومعرفة هوية من يقف خلف الحساب الوهمي عن طريق IP، وتجدر الإشارة إلى صدور المرسوم التشريعي رقم ٥ تاريخ ٢٠٢٤/٠١/٢٠ الذي منع التعامل بغير الليرة السورية كوسيلة للمدفوعات أو لأي نوع من أنواع التبادل التجاري أو التسديدات النقدية، كما حدد المرسوم العقوبات والجزاءات الموجبة لمخالفة أحكامه من سجن مؤقت وغرامات مالية كبيرة.

مؤكداً أن العقوبة تصل إلى السجن المؤقت سبع سنوات على الأقل إذا تجاوز التعامل أو العرض خمسين ألف دولار أميركي أو ما يعادلها من العملات الأجنبية الأخرى أو المعادن الثمينة.

دراسة لإقامة مشغل فني مركزي لشركات النسيج

وزير الصناعة لـ«الوطن»: لتلبية احتياجات معامل النسيج من تصنيع للقطع التبديلية

هناء غانم

وجه وزير الصناعة عبد القادر جوخدار إدارة المؤسسة العامة النسيجية بإعداد دراسة لإقامة مشغل فني وميكانيكي مركزي لكل الشركات التابعة للمؤسسة في دمشق يكون بمثزلة وحدة اقتصادية.

وأكد خلال جولة قام بها أمس على الشركة التجارية الصناعية المتحدة «الخماسية» اطلع خلالها على الأقسام الإنتاجية ضـرورة العمل المستمر على تحديث خطوط الإنتاج بما يضمن قاعدة تصنيعية لإنتاج أصناف جديدة تحقق الريعية الاقتصادية وزيادة الإنتاجية، وذلك بعد إجراء الدراسات الاقتصادية اللازمة التي تضمن تحقيق النتائج المرجوة على صعيد العملية الإنتاجية والتسويقية والربحية.

وفي تصريح لـ«الوطن» حول أهمية التوجه لإقامة مشغل لكل الشركات قال جوخدار: هناك أهمية اقتصادية لهذا المشغل، من جهة تلبية احتياجات معامل النسيج من تصنيع القطع التبديلية وصيانتها، واستثمار خبرة العاملين ضمن وحدة اقتصادية واحدة من جهة أخرى، إضافة إلى استثمار المعدات الميكانيكية والكهربائية بالشكل الأمثل ضمن مجمع مركزي.

وأضـاف: « فعلياً» هـذا المشـروع قيد الـدراسـة، وخاصة أنـه سيتم دمـج كل المشاغل الميكانيكية والكهربائية بمشغل ميكانيكي مركزي يؤمن أعمال الصيانة والقطع التبديلية لكل معامل النسيج ومحالج الأقطان على مستوى فرع الشركة في المحافظات.

وخلال الجولة اطلع الوزير على تجارب الإنتـاج لأصـناف جديدة من الحرام الصوفي، إضافة إلى إعـادة إنتاج صنف الشراشف القطنية المحجرة الذي كانت تنتجه شركة المغازل قبل تدميرها، وإنتاج أكياس الجوت (الخيش) لتلبية لطلبات السوق المحلية، بالتوازي مع استمرارها في إنتـاج الأقمشة القطنية والممزوجة المصبوغة وأصناف الشاش الطبي.

بدوره أوضح مدير عام الشركة التجارية الصناعية المتحدة «الخماسية» مصطفى هـلال في تصريح لـ«الوطن» أن الشركة تتوجه لتطوير إنتاجيتها وتوفير سلع ومنتجات تلبي حاجة السوق المحلية بالمواصفات والأسعار المناسبة.

وأشار إلى أن الشركة تعتبر من الشركات العريقة في إنتاج الأقمشة القطنية الخامية والمقصورة والمموّنة إضافة إلى إنتاج المحـارم الطبية والضـمادات بمختلف القياسات والقطن الطبي الذي يلبي حاجة مديريات الصحة والمشافي بالقطر بأكمله إضـافة إلى إنتـاج الشراشف المحجرة والمقلمة والدوالس.

> مدير الخماسية لـ«الوطن»: بدأنا إنتاج أقمشة الجينز والحرامات الشتوية بأقل من أسعار السوق بـ٥٠ ألف ليرة

وقـال: بعد دراسة السوق بدأنا بإنتاج أقمشة جينز والحرامات الشتوية التركيب النسيجي (قطن_أكريليك) بوزن ٢٢٠٠ عن وبأقل من أسعار السوق بحدود ٥٠ ألف ليرة سورية وهذا يعود إلى توجيهات وزارة الصناعة والمؤسسة النسيجية للدخول إلى السوق بمنتجات جديدة منافسة بالسوق بالسعر والـجـودة، علماً أنـه هناك طاقة إنتاجية كبيرة متوافرة بالشركة تصل إلى ٢٠٠ ألف حرام سنوياً بقيمة مقدرة بحدود ٧٠ مليوناً قابلة للزيادة والنقصان حسب حجم الطلب تصل أرباحها إلى ١٢ مليوناً.

ولفت إلى أن مبيعات الشركة بالنصف الأول من العام بلغت نحو ١٨ مليوناً.

ونـوه بتوجيه الـوزارة بإقامة مشغل ميكانيكي مركزي متكامل في كل فرع من فروع الشركة بعد دمج المؤسسة النسيجية والأقطان، موضحاً أن المشغل يمتلك كل الآلات والتجهيزات الميكانيكية والكهربائية من مخـارط ومفـارز ومقـاشط.....إلخ ويلبي حاجة المعامل التابعة لكل فرع كما يلبي حاجة السوق المحلية كتشغيل للغير وتحقيق ربعية اقتصادية تعود بالفائدة لهذه المعامل والفروع.

القيمة الرائجة للعقارات عند الضرائب أعلى من سعرها الفعلي

العكام لـ«الوطن»: إعادة النظر بالقيمة الرائجة كل ٦ أشهر بموجب القانون وليس بالضرورة أن تكون محقة

راما العلاف

اشتكى مواطنون لـ«الوطن» من ارتفاع القيمة الرائجة للعقارات للتقييم الضريبي بما يفوق سعر البيع والاضطرار إلى دفع الضريبة المالية وفقاً للقيمة الرائجة ولو كانت أكبر من قيمة البيع الحقيقي، رغم حالة الركود التي يشهدها سوق العقارات منذ مدة.

وفي متابعتها للموضوع علمت «الوطن» عن اعتزام وزارة المالية إعادة النظر في القيمة الرائجة حالياً.

عضو مجلس الشعب والأستاذ في كلية الحقوق جامعة دمشق الدكتور محمد خير العكام قال في حديثه لـ«الوطن»: إن وزارة المالية لها الحق أن تعيد النظر بالقيم الرائجة مرة كل ٦ أشهر زيادةً أو نقصاناً إذ تتم إعادة النظر بالشهر الأول والسابع من كل عام وذلك بموجب قانون البيوع العقارية رقم ١٥ الصادر عام ٢٠٢١.

وتوقع أن القيم ستكون أكبر مما كانت عليه بسبب التضخم الحاصل منذ العام الماضي والذي أدى بدوره إلى ارتفاع قيم العقارات، معتبراً أنه تضخم وهمي في ظل حالة الركود التي يشهدها سوق العقارات والتي لم يأخذها المشرع في حسبانه وليس بالضرورة أن تكون أرقام القيمة الرائجة محقة.

وأكد وجود العديد من الحـالات التي كانت القيمة الرائجة للعقار أكبر من سعر البيع الفعلي حيث أن المحاكم سجلت أحياناً حالات بيع لعقارات بسعر أقل من القيمة الرائجة بسبب الركود الذي يدفع صاحب العقار لبيع عقاره بأقل من قيمته حتى، مشيراً إلى أن الضريبة عندما تكون قيمة العقار مليار أو مليارين تختلف عن الذي قيمته ٥٠٠ مليون.

وأكد العكام حق المواطن في أن يعترض على التقييم عندما يشعر بالغبن أو إن القيمة الرائجة جاءت أكبر من سعر البيع الحقيقي ولكن المشكلة في القانون أنه يجب دفع الضريبة أولاً ومن ثم الاعتراض والمطالبة بالاسترداد ولا استحالة قانونية في استرداد المبلغ.

وأوضح العكام الأسس التي يتم تقييم القيمة الرائجة بناء عليها ومنها معايير التثقيل إذ إن العقار السكني يختلف عن التجاري، والطابق الأرضي عن الملحق، والعقار الذي يقع على طريق رئيسي غير الذي يقع في شارع فرعي، والعقار الزاوية الذي يطل على شارعين يختلف في تقييمه عن العقار «الحشوة»، إضافة إلى أسس التقييم حسب المكان حيث إن العقار في المزة تختلف قيمته عن العقار في أبو رمانة أو الحجر الأسود مثلاً، عدا عن نوع الملكية أيضاً، بالتالي هناك العديد من الأسس والمعايير التي يتم أخذها بالحسبان عند تقييم العقار.

٤٨٧ مليار ليرة حصيلة «التموين» من مخالفات الأسواق في ٦ أشهر

مدير حماية المستهلك لـ«الوطن»: أغلقنا ٢٠٩٥ فعالية تجارية وعالجنا ١٣٤٤ شكوى

جلنار العلي

كشف مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية حسام النصر الله أن الوزارة حصّلت مبالغ تزيد على ٤٨٧,٩ مليار ليرة خلال النصف الأول من العام الحالي كتسويات على الضبوط المنظمة والتي بلغ عددها ٢٧٤١٩ ضبطاً، فيما بلغت قيم التغريمات والمحجوزات لتلك الضبوط التي تم تحصيلها عبر القضاء المختص والتي أحيلت إلى الخزينة العامة أصولاً، حوالي ١٢٦,٦ مليار ليرة.

وفي التفاصيل، بيّن النصر الله في حديث لـ«الوطن» أن ٢٨٤ مخالفاً أحيلوا للقضاء خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحـالي، فيما بلغ عدد الإغلاقات للفعاليات التجارية ٢٠٩٥ إغلاقاً، أما عدد الشكاوى الـواردة والتـي عولجت من مديريات التجارة الداخلية فوصل إلى ١٣٤٤ شكوى، أما عدد دوريات جهاز حماية المستهلك التي توزعت في الأسواق وصل إلى ٢٠٧٢٢ دورية.

وحول أنواع المخالفات، فتنوعت بين الاتجار بالمواد المدعومة من الدولة، حيث وصل عدد ضبوط المحروقات «غاز، بنزين، مـازوت....» إلى ١٠٩٦ ضبطاً، وعـدد ضبوط الدقيق التمويني والخبز إلى ٥٥٧ ضبطاً، وذلك بحسب ما صرح به مدير حماية المستهلك، أما عن المواد منتهية الصلاحية في الأسواق فقد وصل عدد ضبوطها إلى ٢٥٧ ضبطاً، فيما بلغ عدد ضبوط الغش في البضائع ١٦٠ ضبطاً، وعدد مخالفات الاتجار بمواد الإغاثة ٢٣ مخالفة.

وفي سياق متصل، أشار النصر الله إلى وجود ٤٨٠ مخالفة بيع بأسعار زائدة، و١٣٤٢٥ مخالفة نتيجة عدم الإعلان عن الأسعار، فيما وصل عدد ضبوط الامتناع عن البيع إلى ٩٠ ضبطاً، كما ضبطت الدوريات ٢٨٢ مخالفة نتيجة بيع مواد مجهولة المصدر، و٣٠٦٤ مخالفة نتيجة وجود مشاكل في الفواتير، أما عن ضبوط بدل الخدمات فقد وصل عددها إلى ٨٣٠ ضبطاً.

وإلى ذلك، أكد مدير حماية المستهلك أن الضبوط شملت أيضاً مخالفات ببعض أنواع اللحوم المبيعة، حيث وصل عدد ضبوط اللحوم الحمراء إلى ٤١٧ ضبطاً، واللحوم البيضاء إلى ٧٩٥ ضبطاً، أما ضبوط مخالفة المواصفات والبيانات فقد وصلت إلى ٦١١ ضبطاً، وتـوزع نحو ١٢٩٢ ضبطاً على مخالفات متفرقة.

ومن جهة أخرى، أكد النصر الله أن دوريات حماية المستهلك سحبت نحو ٢٧٧١ عينة من الأسواق، لبيان مدى مطابقتها للمواصفات، حيث وصل عدد العينات المخالفة إلى ٣٩٥ عينة، والمطابقة إلى ١٥٥٦ عينة، والعينات التي ما زالت قيد التحليل هي ٨٢٠ عينة.

> ٢٨٤ مخالفاً أحيلوا للقضاء و١٢٦ ملياراً حُصّلت عبر القضاء للخزينة